كما تحدثت اللجنة في تقريرها عن الهجرة اليهودية وطالبت بتحديدها اذا لم يكن في المستطاع وقفها ، خصوصا ان البلاد في تلك الفترة لا تستطيع ان تعيل عددا اكثر من الموجودين فيها . وطالبت حكومة الانتداب باعادة النظر في السياسة التي تتبعها في فلسطين : حيث ان هذه السياسة لم ترض حتى ذلك الوقت الا اليهود .

وتعرضت اللجنة في بحثها لمشكلة الاراضي التي اعتبرتها من المسائل التي يعلق عليها اليهود والعرب اهمية تفوق ما يعلقونه على اية مسألة اخرى . وبعد ان تعرض التقرير لمساحة الاراضي الزراعية في فلسطين ، والمستعمرات الصهيونية ، ناقش قوانين انتقال الاراضي لسنتي ١٩٢٠ و١٩٢١ ، مؤكدا على ان تلك القوانين لم تعمل على حماية المزارعين والفلاحين ، وأن احكامها لم تطبق قط ، عدا ان هذه القوانين كانت في الواقع غير قابلة للتطبيق(٦٠) . واوصت اللجنة بوضع تشريع للاراضي من اجل حماية المزارعين ، ولخصت توصياتها بـ أ ـ اعطاء المستأجر مهلة من قبل المالك ، الا اذا كان هذا المستأجر قد تخلف عن دفع الايجار او اساء استعمال الارض : ب ـ تأمين تعويض المستأجر عما يكون قد اجراه من التحسين في الارض مدة تأجيره ، اذا كان ذلك التحسين لا يزال ظاهرا : جـ ـ التأمين لاجل دفع تعويض آخر للمستأجر الذي يكلفه المالك باخلاء الارض بعد أن تكون قد مضت مدة طويلة على تأجيره .

وكان من جراء هذه التوصيات ان سن في ٣١ تموز ١٩٢٩ ، قانون اطلق عليه قانون حماية مستأجري الاراضي الزراعية (سنأتي الى ذكره لاحقا) ، الغت بموجبه احكام القانون الصادر في سنة ١٩٢١ .

وعند بحث اللجنة في مشكلة الاراضي ، وقدرة فلسطين على الاستيعاب ، وجدت ان هناك ما يقارب الـ ٩٢ الف عائلة من العرب في فلسطين تعتمد في معيشتها على الزراعة ، وتبلغ جملة الاراضي التي لا يملكها اليهود ، ومن جملتها الاراضي الاميرية ، نحو ١٠,١٠٠,٠٠٠ دونم ، بمتوسط يبلغ حوالى ١٠٩ دونمات للعائلة الواحدة . ولما كانت مساحة الارض الضرورية لمعيشة العائلة تختلف باختلاف خصب التربة ، فان اللجنة ، بعد بحوثها ، وجدت أن المساحة اللازمة للعائلة الواحدة تتراوح بين ١٦٠ دونما في الارض الخصبة الصالحة لتربية المواشي ، و٣٢٠ دونما في الجهات التي تزرع فيها الحبوب (٦١) ، وعليه ، لو اخذت فلسطين على وجه الاجمال ، فان البلاد لا تستطيع ان تعول عددا اكبر زيادة على من فيها ، الا اذا تغيرت الاساليب الزراعية المتبعة تغييرا اساسيا . ولا بد هنا من التركيز على البحوث الزراعية ونتائجها وبالتالي تطويرها ، ورأس المال ، وتسهيل الاقراض للمزارعين .

ولأهمية مشكلة الاراضي ، رأت اللجنة اجراء تحقيق يشمل البلاد برمتها ، خصوصا ان هذا التحقيق سيمكن من تقدير مدي الصعوبات الناشئة عنها ، اما كسبب ساعد في وقوع الاضطرابات او احتمال تسببها في اضطرابات تقع في المستقبل . وأما تحويل فئات كبيرة من الاهالي الى طبقة مستاءة بلا ارض « فان هذا ليس سببا غير مرغوب فيه بحد ذاته بل سببا يحتمل ان يفضي الى الاضطرابات(٦٢) .

تقرير لجنة جون هوب سمبسون (١٩٣٠): اوصت اللجنة التي كفلت بالتحقيق بأحداث ١٩٢٩ (لجنة والتر شو)، بأن توفد الحكومة البريطانية لجنة فنية الى فلسطين من اجل البحث في شؤون الهجرة والاراضي ، ووضع تقرير شامل عن امكانيات البلاد الاقتصادية